عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

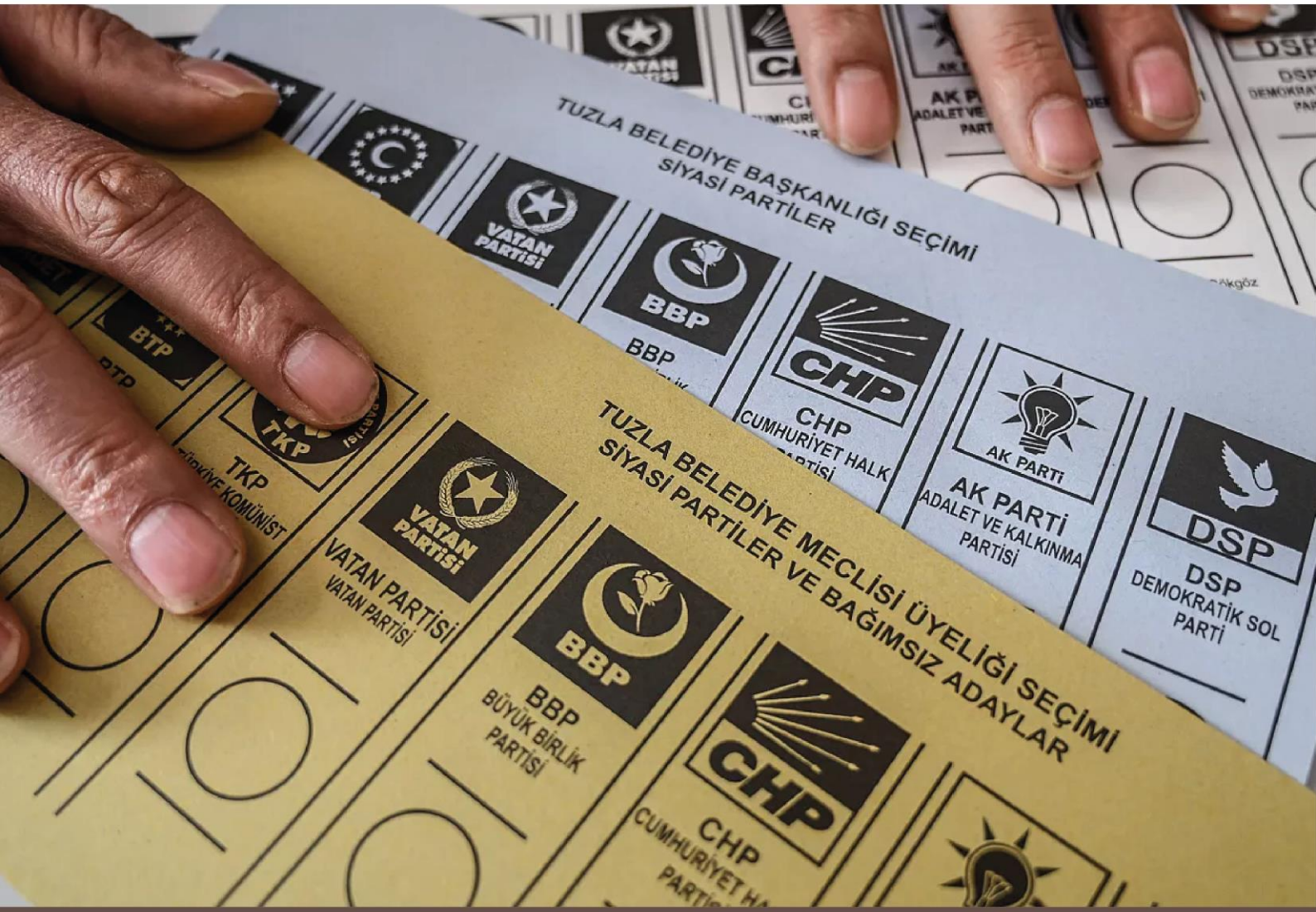

السوريون على أجندة الانتخابات المحليّة التركية:
أحزاب يمينية معادية للاجئين في استحقاق جديد

إعداد: محمد السكري

تقدير الموقف

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 30 آذار/ مارس 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

الملخص التنفيذي

- تشهد تركيا انتخابات جديدة على مستوى البلديات نهاية آذار 2024، ذات أهمية خاصة في سياق الحياة الحزبية التركية ومتغيراتها لبعدها الرمزي والسياسي الموازي لأهميتها البيروقراطية أي الخدمية، كما تعتبر ثالث انتخابات محلية يُستخدم الملف السوري فيها ضمن أجندة الأحزاب كملف مُختلف عليه.

- مثّلت الفترة الزمنية ما بين 2014 و2019 بيئة تشكيل النفَس العام المعارض ضد اللاجئين السوريين، حيث برزت مجموعة من المطالب التمييزيّة أدت إلى وقوع حوادث ذات أبعاد عنصرية أو أمنية تركزت في المناطق المكتظة سكانياً باللاجئين السوريين.

- تحرص أحزاب أقصى اليمين على استقطاب أكبر عدد من الناخبين خلال الانتخابات القادمة عبر التعبئة ضد اللاجئين السوريين والاستثمار بخطاب يرتكز على عنصرين أساسيين: اقتصادي يحمّل اللاجئين تبعات التضخم، وديموغرافي يتهم اللاجئين بتهديد الهوية السياسية للمواطن التركي.

- يتمثّل التخوف الأساسي من نتائج الانتخابات المحلية القادمة في صعود أقصى اليمين بالبلديات الصغرى مما يشكل ضغطاً أكبر على اللاجئين، أو تعميم نموذج ولاية "بولو" في حال استطاع حزب النصر أو الجيد الفوز بولايات صغيرة.

- ستساهم الانتخابات القادمة في توضيح ثقل تيار أقصى اليمين المتطرف ضمن دائرة الحياة السياسية التركية، إذ تشكّل اختباراً مهماً له من حيث الجانب البرامجي، بعد اعتماده لأكثر من عامين على عناصر خطاب تمييزية من أجل تحصيل مكاسب سياسية أو بيروقراطية.

- ستُبرز الانتخابات القادمة الثقل الحقيقي لتيار أقصى اليمين في تركيا، وتقيس مدى تأثير تبنيه الخطاب العنصري عبر الصوت الانتخابي، وقد تظهر مدى استعداد الناخب التركي للتخلي عن الأحزاب البرامجية لحساب تلك العنصرية، فضلاً عن توضح أهمية استخدام ملف اللاجئين السوريين ضمن الحملة الانتخابية، كما قد تؤدي خسارة تيار اليمين المعادي للاجئين للانتخابات وعدم قدرته على الفوز في أي ولاية إلى تراجع دوره وتأثيره ضمن الحياة الحزبية التركية وعلى اللاجئين.

مدخل

تأتي الانتخابات المحلية الثالثة التي يعاصرها السوريون في تركيا، ضمن ظروف سياسية واقتصادية معقّدة تعيشها البلاد، بعد الاستقطاب الذي شهدته سابقتها عام 2019 وما تلاها خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة من خسارة المعارضة. مما يجعل هذه الانتخابات بمثابة إعادة ترتيب الأوراق وتشكيل مشهد جديد، مع وجود احتمالات مفتوحة في ظل انقسامات المعارضة وتقديمها أكثر من مرشح.

سبق أن خلقت جولة إعادة الانتخابات الرئاسية 2023 ارتدادات مختلفة على ملف اللجوء خاصة بعد تركيز المعارضة حملتها على السوريين، مما دفع الحكومة التركية لإعادة تبني رؤية جديدة بخصوص اللاجئين حيث قامت بوضع محددات أكثر صرامة لتصنيف الهجرة غير الشرعية وقوننة الهجرة الشرعية، شنّت على إثرها حملة واسعة بما يعكس نية الحزب الحاكم في استعادة الولايات الكبرى وسحب الملف من المعارضة التركية مع الوقت وتنظيم ملف اللجوء[1].

مع ذلك يعتبر ملف اللجوء في قلب الانتخابات المحلية لكونه مساحة استقطاب فوق بيروقراطية ومحط اهتمام الأحزاب على اختلاف رؤاهم التي تتلخص في فرضيتين؛ تعتبر الفرضية الأولى أقرب للعدالة منها للمعارضة وترى أن الوجود السوري التجاري في تركيا يعتبر حاملاً مهماً، بينما تجادل الثانية -وهي الرواية الأقرب للمعارضة- بأن السوريين يشكلون عبئاً على الاقتصاد ، مما يجعل الانتخابات باباً لسجال سياسي معقد.

يفصّل تقدير الموقف هذا الانتخابات المحلية التي عاصرها السوريون في تركيا على مدار عقد، ومدى تأثيرها على واقع اللاجئين، كما يوضح ديناميات تشكل السياسات التميزيّة والخطاب العنصري اليميني خاصةً بين الانتخابات الثانية والثالثة، فضلاً عن محاولة تثقيل الملف ضمن خارطة الحياة الحزبية التركية، ويناقش تقدير الموقف احتمالات توسع تيار أقصى اليمين[2] على حساب التيارات الأخرى منها اليسار والمحافظة، وحظوظه خلال الانتخابات القادمة كونها تحمل اختبارات جديد لأحزاب مختلفة في تيار أقصى اليمين محاولةً تلمس حجمهم الحقيقي.

ملف اللاجئين السوريين من بوابة الانتخابات المحلية: صعود تيار أقصى اليمين

تشهد تركيا انتخابات جديدة على مستوى البلديات وذلك في نهاية آذار 2024، وتحمل الانتخابات أهمية خاصة ضمن سياق المتغيرات في الحياة الحزبية التركية، حيث تأخذ بعداً رمزياً وسياسياً يوازي أهميتها البيروقراطية أي الخدمية، وتعتبر هذه الانتخابات الثالثة التي تخوضها الأحزاب التركية في ظل وجود الملف السوري على أجندة الأحزاب السياسية التركية كملف مُختَلف عليه وله انعكاسات على الصعيد السياسي والاجتماعي ولعل الصعيد الاقتصادي يكتسب أهمية إضافية في ظل تعرض البلاد لأزمة اقتصادية خلال الأعوام الماضية.

لم تُثر الانتخابات المحلية الأولى عام 2014 جدلاً كبيراً في البلاد حول الملف السوري، باستثناء بعض الأصوات في الجنوب التركي جراء حركة الهجرة الكبيرة لكن حدود تأثيرها كانت ضعيفة؛ في حين لم يكن الجدال حولها في إسطنبول موجوداً على جدول الأحزاب بمختلف مشاربها، فقد كان التركيز الحزبي حينها منصباً على ملفات داخلية، ويمكن إحالة ذلك لعدم تشكّل هوية سياسية لملف اللاجئين في

[1] ضياء عودة، "انتخابات أصعب من سابقتها".. إسطنبول على أبواب منافسة شرسة، الحرّة، 8 حزيران 2023، الرابط: https://cutt.ly/PwLaGY9Y.

[2] تصنّف الأحزاب المعادية للاجئين السوريين في تركيا وتدعو لاستخدام وسائل شعبوية ضدهم على أنّها أحزاب تمثل أقصى اليمين بكونها تدفع لتبني سياسات تميزية على أسس الهوية وخطاب الكراهية، كما أنّ هذا التصنيف يأتي على خلفية بناء رؤى تلك الأحزاب وبرامجها الانتخابية على ملف الهجرة واللاجئين.

تركيا أي عدم صبغه حزبياً، واستمراره ضمن حدوده الإنسانية، بجانب عدم مرور سياق زمني كاف لتشكيل مواقف سياسية من ملف اللجوء.

كان من اللافت بدء موجات التصعيد ضد ملف اللجوء عقب تلك الانتخابات، وتنامي صعود تيارات سياسية جديدة في البلاد أو صبغ المعارضة نفسها ببرامج واستحقاقات جديدة مثل ملف اللاجئين السوريين، ليتحوّل الملف من إنساني إلى أمني بعد موجة اللجوء المرتفعة التي شهدتها تركيا عقب تهجير مدينة حلب وريفي حمص ودمشق تباعاً، وقد تزامن ذلك مع موجة من المطالب العنصرية التي وجهتها أحزاب المعارضة المقربة من أقصى اليمين؛ رغم أن تنظيمها وتأثيرها في الحياة الحزبية كان محدوداً خلال الفترة بين عامي 2014-2019؛ إلا أنها لعبت دور محورياً في تحويل ملف اللجوء من مجرد شعارات لتوجهات أحزاب يمينية متطرفة إلى برنامج شعاراتي للمعارضة نفسها، ربما لم ينعكس على برامجها التقنية لكنها أعطته مساحة مهمة في إطار التعبئة الجماهيرية ورفع رصيدها الشعبي مستثمرة بالبيئة التي خلقها التيار، وكانت إحدى انعكاساتها اللاحقة تشكيل أحزاب يمينية متطرفة قائمة على ملفات اللاجئين بعد الانتخابات المحلية الثانية.

يمكن اعتبار مرحلة 2014-2019 كبيئة تشكيل النفَس العام المعارض ضد اللاجئين السوريين، حيث برزت بشكل لافت مجموعة من المطالب التمييزيّة التي ارتبطت مع الوقت بأحداث ذات أبعاد عنصرية أو أمنية في مناطق تركية مختلفة، خاصةً تلك التي شهدت تجمعات سكانية كبيرة من اللاجئين السوريين سواء في غازي عنتاب أو إسطنبول وبدرجة أقل في أنقرة، بينما كانت مطالب المعارضة التركية متمثلةً بحزب الشعب الجمهوري غير صفرية تتسم بتأطير دور اللاجئين، وحددت بعدة مطالب منها: إيقاف ملف التجنيس، إنهاء إقامة المخيمات داخل المدن، منع وضع اللافتات العربية، إيقاف العمل بقانون الاستثناء الجامعي للسوريين بخصوص الأقساط، وإيقاف منح العلاج المجاني في مشافي الدولة.

نجم عن تلك المطالب مواقف سياسية مختلفة أنتجت أحداثاً عنصرية ضد اللاجئين السوريين في عدة ولايات تركية، فشهدت مدينة غازي عنتاب عدة مرات تظاهرات مختلفة وحوادث تعدٍ على محال السوريين بسبب وجود لافتات عربية، وبدرجة مشابهة شهدت إسطنبول بعض التوترات بعد عام 2016، أمّا في أنقرة فتعرض حي كامل لأحداث شغب كبيرة أدت لخروج عدد كبير من اللاجئين منه، ناهيك عن الجدال الكبير على مواقع التواصل الاجتماعي حول المحاور التي حددها حزب الشعب الجمهوري خاصةً أنّه صبّ تركيزه الإعلامي على الملف.

استثمرت المعارضة التركية بتلك التغيرات على مستوى الخطاب خلال انتخابات عام 2019 من خلال ضخ دعايات إعلامية تتهم الحكومة باتباع سياسات متحيزة لصالح اللاجئين وشن عمليات عسكرية خارج البلاد لصالح السوريين، رغم تأكيد الحكومة التركية أن العمليات جاءت حمايةً للأمن القومي التركي، لكن تلك التوضيحات لم تكن كافية لاحتواء الحملة التي شنتها المعارضة والتي رفعت رصيدها شعبياً بنسب معينة أكسبتها عاملاً إضافياً للفوز على حساب التحالف الحاكم، بعد أن شكلت تحالفات مع أحزاب معارضة مختلفة وشجعت قاعدة "اليسار الديمقراطي" على التصويت لها، حيث كان ملف اللجوء السوري في قلب الحملة الانتخابية للمعارضة واحداً من مجموعة ملفات أخرى.

تبيّن حجم الملف أكثر بعد حزمة الإجراءات التي اتخذتها بلدية إسطنبول والحكومة التركية بخصوص تقييد التنقل وتخفيف الضغط على المدينة خلال الانتخابات المحلية لعام 2019، فضلاً عن اعتماد المعارضة حينها الاستثمار بالملف

بأكبر قدر الممكن مستفيدةً من وجود بيئة استقطابية عالية تراكمت بعد مجموعة من الخلافات في المدينة بين سوريين وأتراك. فكان ملف اللجوء من الملفات المهمة التي ساعدتها على الفوز في الانتخابات المحلية في إسطنبول، وقد نقل هذا الفوز السباق الانتخابي من المستوى المحلي إلى المستوى السياسي وجعله ضمن أولويات الفواعل في المشهد الحزبي التركي لدى معظم الأحزاب سواءً كانت أحزاباً معارضة أو من التحالف الحاكم على اختلاف طرق التعاطي، كما أظهرت تلك النتائج جدوى الخطاب التمييزي رغم محدودية مساحاتها واقتصارها على كتلة صغيرة لكنها اعتبرت مؤثرة [3].

تيار أقصى اليمين في الانتخابات المحلية: تحالفات مستقلة واختبار أول

يعتبر التداخل بين الخطاب التقني لأحزاب اليسار والإجراءات العملية لدى حزب الشعب الجمهوري محل اختلاف كبير في الوسط التركي الأيديولوجي بين مؤيد لذاك الانزياح ومعارض له، على اعتبار أن الحزب يتبنى برنامجاً انتخابياً "تقنياً" يتمسك بمبادئ حقوق الإنسان، لكنه أظهر نموذجاً أقرب لليمين المتطرف منه لتوجهات الحزب في ولاية بولو التي استطاع الفوز بانتخاباتها عام 2019، إذ اتبع رئيس بلدية بولو إجراءات تمييزية كقطع المساعدات الغذائية وإقرار حزمة قرارات تخص زيادة بدل معاملات الزواج والفواتير والتضييق على اللاجئين[4].

تسببت تلك القرارات بمواجهة حزب الشعب رأياً عاماً شعبياً متضارباً بما في ذلك شريحة الرافضين للاجئين لكنهم رافضون لتبدل توجهات الحزب وتأثره بانعكاسات البيئة الاستقطابية التي خلقتها أحزاب اليمين المعادي للاجئين مثل "حزب النصر". وقد أفرز تحرك مؤسسة حقوق الإنسان التركية التابعة لوزارة العدل في اتخاذ إجراءات مختلفة سواء بفتح تحقيق ضد القرارات التي اتخذها مجلس بلدية بولو أو تعطيل وإبطال قراراته وفقاً للقانون رقم 6701 "الكراهية والتمييز" المنصوص عليه في المادة 122 من قانون العقوبات التركي وكذلك التحريض على الكراهية في المادة 216 وإساءة استخدام المنصب في المادة 257. وأدت تحركات داخلية ضمن حزب الشعب إلى إحالة أوزجان للتحقيق ثم فصله من الحزب قبل الإعفاء عنه مؤخراً، رغم محاولات رئيس بلدية بولو الايحاء بنجاعة سياساته بخصوص تصريحه بانخفاض عدد اللاجئين في الولاية من 19 ألفاً إلى 4 آلاف إلا أن الإحصائيات الرسمية تظهر أن هناك 4 آلاف لاجئ في الولاية منذ العام 2021 [5].

يحرص حزب النصر على استقطاب أكبر عدد من الناخبين خلال الانتخابات القادمة من خلال التعبئة ضد اللاجئين السوريين عبر الاستثمار بخطابه الذي يرتكز على عنصرين رئيسيين: اقتصادي يحمّل اللاجئين تبعات التضخم، وديموغرافي يتهم اللاجئين بتهديد الهوية السياسية للمواطن التركي. ويشاركه حزب الجيد التركي ذات عناصر الخطاب ضد اللاجئين على اختلاف الدرجات حيث تعبّر رئيسته عن رفضها سياسات اللجوء والهجرة التي تتبعها الحكومة، وتدعو بشكل مستمر لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

[3] Burhanettin Duran, AK Parti ve İYİ Parti'nin Sertleşen Dilinin CHP'ye Maliyeti, SETA, 20 Ocak 2024, Link: https://cutt.ly/KwLagZ7T

[4] Berat Ozipek, CHP ve Suriyeli Sığınmacılar: Ayrımcılık, Ötekileştirme ve Nefret Üretiminin Politik Dili, Haziran 2021, Link: https://cutt.ly/Kw3dKnU7

[5] YILLARA GÖRE GECICI KORUMA KAPSAMINDAKi SURiVELiLER, GEÇİCİ KORUMA, Link: https://cutt.ly/iw96rg1V

في حين، لم يكن هناك انعكاسات سلبية مؤثرة على ملف اللاجئين في إسطنبول وأنقرة من طرف المعارضة كإجراءات عملية بعد فوزها بالانتخابات المحلية 2019، وربما يمكن إرجاع ذلك لمحدودية صلاحيات البلدية مقارنة بوزارة الداخلية، بالتالي يكمن الهاجس الأساسي من انتخابات البلدية القادمة بصعود تيار أقصى اليمين في البلديات الصغرى وتشكيل ضغط أكبر على اللاجئين أو تعميم "نموذج ولاية بولو" في أكثر من ولاية في حال استطاع حزب النصر الفوز بولايات صغيرة، حيث يخوض حزب النصر أولى انتخاباته على صعيد البلديات بينما يخوض الجيد أول انتخاباته عبر مرشحين مستقلين بدون تحالف.

تشير نتائج حزب النصر في انتخابات البرلمان والرئاسة الماضية 2023 إلى ضعف نسبه، حيث لم تتجاوز أعلى نسبه سوى 3% في عدة ولايات منها أنقرة وغازي عنتاب وإسكي شهير وكوجالي وقونيا وبورصا، وبناءً على تلك النسب تعتبر قدرة الحزب على التأثير في المعادلة الانتخابية محدودة[6]،على عكس حزب الجيد التي يعتبر حزب يميني[7] بخلاف ما يدعي به من تبني "سياسة المركز" أو "يمين وسط" بسبب تصريحات رئيسة الحزب المتتالية ضد اللاجئين كذلك اختلال التحالفات مع حزب الشعب الجمهوري وتغير البرامج[8]، فتتراوح أعلى نسب الحزب بين 20% و24% في ولاية جناق قلعة وبوزغات.

في المقابل، تُظهر نتائج الانتخابات الأخيرة صعود حزب العدالة والتنمية في بولو بنسبة 36.76% على حساب حزب الشعب الجمهوري بنسبة 23.68% [9]،وفي حال استمرار خلل التحالفات في صفوف المعارضة سيكون من الصعب استمرار احتفاظها بولايات إسطنبول وأنقرة [10].

يتجلّى التأثير الأكبر الذي خلفته نماذج أحزاب اليمين في الارتدادات على الأحزاب الأخرى ذات التوجهات المختلفة خاصةً حديثة التشكيل أو ذات البنى الاجتماعية المحدودة، فعلى سبيل المثال: أظهر حزب الرفاه الجديد خلال حملته الانتخابية في ولاية إسطنبول سلوكاً معادياً للاجئين من خلال فيديو دعائي قام بنشره يركّز في فحواه على إعادة اللاجئين إلى بلادهم، ورغم تحالف الحزب مع التحالف الحكومي إلّا أنه يمتلك توجهات قديمة مختلفة فيما يخص ملف اللاجئين كان رئيس الحزب فاتح نجم الدين أربكان قد عبر عنها خلال العام 2022، مما يدل على أن خطورة تيار أقصى اليمين تكمن في شعور الأحزاب الجديدة بالجدوى من الاستثمار بملف اللاجئين ووضعه ضمن برامجها بصرف النظر عن الأيديولوجيا [11].

خلاصة

ستساهم الانتخابات القادمة في توضيح ثقل تيار أقصى اليمين ضمن دائرة الحياة السياسية التركية، بكونها تشكّل اختباراً مهماً له من الجانب البرامجي بعد اعتماده لأكثر من عامين على عناصر خطاب تمييزية من أجل تحصيل مكاسب سياسية

[6] ZAFER TÜRKİYE GENELİ ISI HARİTASI VE OY İSTATİSTİKLERİ, Link: https://cutt.ly/zw3fG9wi

[7] رغم تصنيف حزب الجيد على أنّه ينتمي لسياسة المركز إلا أنه يختلف عن حزب النصر في سماته ونمطه وتاريخ ودوافع تشكيله حيث لا يعتبر نفسه حزباً يمينياً خاصةً بعد انشقاقه عن حزب الحركة القومية، لكن سلوك الحزب واختلال تحالفاته وخطابه وتوجهاته تجاه ملف اللاجئين تساهم بإعادة تعريف تموضعه ضمن التيارات الحزبية خاصة من ناحية مشاركة عداء اللاجئين لكن ليست بحدة حزب النصر.

[8] İYİ Parti ve merkez sağ Link: https://cutt.ly/bw3b3uA1

[9] İYİ TÜRKİYE GENELİ ISI HARİTASI VE OY İSTATİSTİKLERİ, Link: https://cutt.ly/3w3fLaA1

[10] Soner Cagaptay, İstanbul Election will shape erdogan's policy trajectory, the Washington institute, 22 Mars 2024, Link: https://cutt.ly/Bw955BCU

[11] نجل نجم الدين أربكان: عودة السوريين تمنع المشروع الأميركي الإسرائيلي، آب 2022، الرابط: https://cutt.ly/dw3dNQhO

أو بيروقراطية، كما ستُبرز الانتخابات القادمة الثقل الحقيقي لهذا التيار في تركيا، وتقيس مدى تأثير تبنيه الخطاب العنصري عبر الصوت الانتخابي، وتظهر مدى استعداد الناخب التركي للتخلي عن الأحزاب التقليدية والبرامجية لحساب تلك العنصرية، فضلاً عن توضيح أهمية استخدام ملف اللاجئين السوريين ضمن الحملة الانتخابية، بذات النسق قد تؤدي خسارة التيار الانتخابات وعدم قدرته على الفوز في أي ولاية إلى تراجع دوره وتأثيره ضمن الحياة الحزبية التركية ومن ثم الاستقطاب العنصري ومؤشرات التجاوب معه إضافة لتأثيره على اللاجئين.

بينما سيكون لدى الحكومة ممثلةً بتحالفها على رأسه حزب العدالة والقومي الفرصة والأريحية لترتيب أوراقهم بخصوص ملف اللجوء الداخلي وإعادة النظر بسياسات الاندماج الاجتماعي، أمّا على المستوى الخارجي فستمتلك القدرة على التركيز في استحقاقها الأمني في سورية وقد أعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإشارة لاستمرار بلاده بشن عمليات عسكرية، كما أن تركيز أنقرة على التعافي المبكر في سورية بعد الانتخابات سيساعدها في منع الاستثمار بملف اللاجئين في حال تحسن واقع الشمال السوري.